إدارة ترامب أمام لحظة فارقة في الشرق الأوسط

بقلم: د. حمدي صالح ○

تواجه واشنطن، ممثلةً في الإدارة الجمهورية بقيادة الرئيس ترامب والنخبة السياسية بما فيها الكونجرس والمؤسسات الدفاعية والأمنية، لحظة فارقة في رؤيتها للشرق الأوسط وأسلوب تعاملها معه؛ ليس فقط لأن الأوضاع في الشرق الأوسط أصبحت بالغة التعقيد والخطورة والتأثير في سمعة أمريكا ودورها الدولي، بل لأن ما يحدث في المنطقة أصبح متشابكاً بشكل بالغ الحساسية بالسياسة الداخلية في الولايات المتحدة.

وجرت العادة ألا تؤثر السياسة الخارجية في الحوار السياسي الأمريكي في الداخل، حيث يهتم المواطن الأمريكي بالقضايا المحلية والأوضاع الاقتصادية وربما بالدول المجاورة مثل المكسيك وكندا، لكن أزمة الشرق الأوسط الحالية بدوائرها المتعددة تشابكت مع الداخل الأمريكي بشكل عميق، فأصبحت قضايا الإقليم جزءاً من الحوار السياسي في الدوائر السياسية والمؤسسات الأمنية الأمريكية، كما تحولت إلي عنصر شبه أساسي في الانتخابات التمهيدية للحزبين الرئيسيين، وهو ما سيستمر تأثيرها في الانتخابات النصفية للكونجرس في نوفمبر القادم.

وهنا تجد إدارة الرئيس ترامب نفسها في موقف صعب من تأثير الحوارات الداخلية واحتمالية خسارة الجمهوريين في الانتخابات النصفية لمجلسي النواب والشيوخ، فقد تدهورت شعبية الإدارة بسبب الحرب وعدم وضوح استراتيجيتها تجاه منطقة الشرق الأوسط، وربما كانت اللغة العنيفة التي استخدمها الرئيس ترامب مؤخراً في حديثه عن المنطقة وعن إيران وسلطنة عُمان تمثل نوعاً من الإحباط العميق الذي تشعر به الدائرة المحيطة بالرئيس في البيت الأبيض ويحس به الرئيس الأمريكي نفسه.

لكن على الناحية الأخرى يمثل ترحيب ترامب باتفاقية مكة بين الدول الثلاث السعودية وباكستان وتركيا مؤشراً على أن هناك تحولاً في الرؤية الأمريكية بخصوص التعامل مع المنطقة ومستقبلها.

وأمام كل هذه الأزمات المتلاحقة في الشرق الأوسط، من استمرار الحرب مع إيران وتزايد دور المليشيات الموالية لطهران في اليمن والعراق ولبنان إلي تصاعد استنكار الرأي العام الأمريكي والعالمي لما يحدث في غزة والضفة الغربية مع تنامي وتيرة عنف المستوطنين الإسرائيليين ضد السكان العزل في الضفة الغربية؛ كل هذه الأحداث تدفع الإدارة والمؤسسات الأمريكية للبحث عن أفكار جديدة للتحرك كي تحتفظ بدور ما لها في المنطقة، خاصة بعد أن تعددت الدعوات من الداخل الأمريكي بالانسحاب من المنطقة ومطالبة دول المنطقة ببناء نظام دفاعي إقليمي ضد التهديدات الخارجية.

كما أن الإدارة نفسها ومؤسساتها قلقة من عدم استقرار الأوضاع الداخلية والإقليمية في الشرق الأوسط، خصوصاً في الدول الحليفة تقليدياً لها، التي لو شهدت تغييرًا في اتجاهاتها السياسية سيُعد ذلك خسارة استراتيجية كبيرة للولايات المتحدة ونفوذها التقليدي.

وهنا تجد الإدارة الجمهورية، والتي جاءت تحت شعار «أمريكا أولاً ولا لحروب خارج أمريكا»، هي نفسها في وضع بالغ الحرج أمام الناخبين في الانتخابات المرتقبة، بل ربما تحدث انشقاقات كبيرة في القيادات السياسية التي أيدت الرئيس ترامب في الإعلام وفي الكونجرس.

كذلك تجد واشنطن نفسها أمام موقف لا يمكن تحمله فترة طويلة في الحرب، حيث لا يمكن أن تنسحب من الصراع مع إيران بشكل لا يحفظ للإدارة ولأمريكا سمعتها وكرامتها، فلجأت إلى تشديد الحصار الاقتصادي على النظام الإيراني ومطالبة كل من روسيا والصين وقف كل أشكال الدعم الموجه إلي طهران.

من ناحية أخري، فإن الحرب ليس لها أفق، ولا توجد مؤشرات على حل سياسي قريب في ضوء المواقف المتشددة لكلا الطرفين الأمريكي والإيراني، وجاءت تصريحات الرئيس الأمريكي الأسبق باراك أوباما بأن الإدارة دخلت الحرب للتخلص من سلاح نووي غير موجود ولفتح مضيق كان أصلاً مفتوحاً لتمثل المأزق الحقيقي لسياسة الولايات المتحدة الحالية في الشرق الأوسط.

وتسعي إدارة ترامب حاليًا إلى احتواء الصراع مع إيران بالحصار البحري واستمرار الضغط الاقتصادي والسياسي والعمل على عزل إيران عن الصين وروسيا بتقديم تنازلات محدودة للدولتين الكبيرتين سواء في تايوان بالنسبة إلى الصين أو في أوكرانيا بالنسبة إلى روسيا.

كما تعمل على فصل الصراعات في المنطقة عن الصراع العربي الإسرائيلي أو الفلسطيني الإسرائيلي ومحاولة إحراز بعض التقدم في خطة الرئيس ترامب بالنسبة إلى غزة وتحجيم التحرك العدواني لإسرائيل في الضفة الغربية وأيضاً في لبنان، وتشجع وتدعم وجود إطار إقليمي دفاعي للتحرك ضد أي تغلغل خارجي من المنطقة ولكن صورة هذا النظام الإقليمي لم تكتمل بعد في الرؤية الأمريكية، وتعد تصريحات الرئيس ترامب المؤيدة لاتفاق مكة الثلاثي مؤشراً فقط على أن الولايات المتحدة تساند جدياً بناء هذا النظام الإقليمي الدفاعي.

وفي ضوء هذه التحولات يقع على عاتق الدول العربية الرئيسية وضع إطار للأمن الإقليمي مبني على مفهوم الدفاع العربي المشترك وأن تأخذ في الاعتبار أن مشاركة الدول الإسلامية الأخرى مثل باكستان وتركيا يجب أن يكون لها دور مساند للأمن العربي الإقليمي، كما يجب أن يؤخذ في الاعتبار أن الولايات المتحدة تحاول أن تستبقي ما لها من دور فعال في المنطقة وتحاول أن تكون بعيدة عن الصراعات التي قد تخسرها كما حدث لها في هذه الحرب الأخيرة.

○ كاتب ودبلوماسي سابق

نجاح آخر للداخلية في مكافحة المخدرات

بقلم:
د. نبيل العسومي

شكل إعلان وزارة الداخلية عن تمكن إدارة مكافحة المخدرات بالإدارة العامة للمباحث والأدلة الجنائية وفي إطار الجهود الأمنية التي تقوم بها الإدارة بالتعاون مع جمارك مطار البحرين الدولي في واقعتين منفصلتين من القبض على ثمانية أشخاص يحملون جنسيات مختلفة حاولوا تهريب وإدخال أكثر من 17 كيلوجراما من المواد المخدرة عبر المنفذ الحيوي تقدر قيمتها السوقية بأكثر من 235 ألف دينار، إنجازا مهما ونجاحا للجهود التي تبذلها وزارة الداخلية لمحاربة المخدرات حماية للمجتمع البحريني من هذه الآفة القاتلة التي تورطت فيها فئة من الناس وخصوصا الشباب المعرضين لإغراءات أصحاب السوء من الذين يتاجرون بهذه المادة والتسويق لها بينهم في تأكيد إضافي على صحة النهج وجاهزية وكفاءة العاملين في إدارة المخدرات في التعامل والتعاطي مع مسالة مكافحة المخدرات حفاظا على أمن المجتمع البحريني واستقرار الأسرة على حد سواء.

إن المخدرات لا تشكل خطرا بالنسبة إلى الشخص الذي يتعاطاها فقط بل إن خطرها يشمل المجتمع ككل ومؤسساته ولذلك فإن هذه الآفة تشكل تحديا كبيرا للدول التي تبذل جهودا كبيرة في محاربة المخدرات من خلال الاتفاقيات الثنائية المشتركة أو الاتفاقيات الإقليمية والدولية لحماية النظام الاقتصادي والصحي والاجتماعي وحماية المتعاطين والشباب من المشاكل والأخطار التي تسببها المخدرات مثل ضعف الجهاز المناعي ومشاكل في القلب وأضرار في الكبد والكلى مما يتطلب تخصيص موازنات لمعالجتها فضلا عما تسببه من ممارسات عدوانية وسلوك عنيف في التعامل مع الأسرة والمجتمع حيث يؤدي الإدمان على المخدرات إلى سلوكيات عدوانية وارتكاب أعمال غير قانونية والجريمة والسرقة للحصول على المال لشراء المخدرات التي غالبا ما تكون أسعارها غالية جدا ولا تكون في متناول المتعاطين في كثير من الأحيان نتيجة التجارة غير القانونية بالمخدرات حيث تمنع تشريعات الدول بيع وتداول هذه المادة في إطار محاربة المخدرات بكل أشكالها وأنواعها.

كما أن المخدرات تشكل تهديدا خطيرا للمجتمع ولاستقرار الأسرة والعائلة كما أسلفنا اقتصاديا واجتماعيا فمحاربة المخدرات تشكل تحديا كبيرا للأجهزة الأمنية ورجال الشرطة ومنفذي القانون في عديد من دول العالم في ظل انتشارات عصابات الترويج للمخدرات على مستوى العالم مستخدمة الوسائل التكنولوجية الحديثة والمتطورة لتسهيل عمليات التهريب.

لقد وضعت العديد من الدول البرامج والأنشطة والخطط للتوعية بمخاطر المخدرات ومضار الوقوع فيها عبر مختلف الوسائل مثل التليفزيون والإذاعة والصحافة والمناهج الدراسية والمنابر الدينية وبالتعاون مع مختلف مؤسسات المجتمع المدني والجمعيات الأهلية والأندية بمشاركة المؤسسات الصحية والاجتماعية فضلا عن تعزيز التعاون والتنسيق بين الأجهزة الأمنية في العالم للتصدي لهذه الظاهرة وما تمثله من خطر ومشاكل للعالم أجمع من خلال سن القوانين والتشريعات التي تجرم الاتجار بالمخدرات والتي تتضمن فرض أقسى العقوبات لمروجي المخدرات والمتاجرين بها تصل إلى الإعدام في بعض البلدان.

كما عملت منظمة الأمم المتحدة منذ تأسيسها قبل أكثر من ثمانية عقود من الزمان على التعامل والتعاطي مع مشكلة المخدرات من خلال اللجان والمعاهدات الدولية ففي عام 1946 تأسست لجنة الأمم المتحدة للمخدرات بموجب قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي بهدف مساعدة المجلس على تنفيذ المعاهدات الدولية لمكافحة المخدرات واعتماد ثلاث اتفاقيات لمكافحة المخدرات برعاية الأمم المتحدة في أعوام 1961 و 1971 و 1988 كما تم تطوير التشريعات الوطنية في إطار تعزيز الشراكات مع مؤسسات المجتمع المدني وتشديد عقوبة الاتجار بالمخدرات وتعديل العدالة الجنائية للتصدي للتحديات التي تواجه دول العالم في تصديها ومحاربتها للمخدرات والمتاجرين بها.

فكل الشكر والتقدير لرجال إدارة المخدرات على جهودهم الكبيرة لحماية مجتمعنا من شرور وويلات المخدرات التي تحصد أعدادا كبيرة سنويا جلهم من الشباب على مستوى العالم وكفانا الله وبلاتها.

الانتخابات الإسرائيلية والعدوان على الضفة الغربية

بقلم:
د. رمزي عودة ○

في السابع والعشرين من أكتوبر 2026، لن يتوجه الإسرائيليون إلى صناديق الاقتراع لاختيار رئيس وزراء فحسب، بل سيصوتون أيضًا، بوعي أو من دونه، على مصير مخططات اليمين في الضفة الفلسطينية المحتلة. فخلال الأشهر الثلاثة الأخيرة، لم تعد الأمور مقتصرة على الاستيطان التقليدي، بل تحولت إلى سباق محموم للجرافات، وتوسع في البؤر العشوائية، وتصاعد في اعتداءات المستوطنين، وإعادة هيكلة للصلاحيات الإدارية والقانونية على الأرض. معركتان تتقاطعان في نقطة واحدة: الأولى سياسية تتعلق بالمقاعد في الكنيست، والثانية ميدانية تعيد رسم الخرائط بقوة السلاح والقوانين.

في يونيو الماضي، أظهر استطلاع نشرته «تايمز أوف إسرائيل» حصول «الليكود» على 22 مقعدًا، مقابل 21 مقعدًا لحزب «يشار» بقيادة غادي آيزنكوت، بينما حل حزب نفتالي بينيت في المرتبة الثالثة بـ19 مقعدًا، وحصل «عوتسما يهوديت» (القوة اليهودية)، بزعامة إيتمار بن غفير، على 9 مقاعد، بينما نال «الحزب الصهيوني الديني»، بزعامة بتسلئيل سموتريتش، 4 مقاعد. لكن مع دخول يوليو وأغسطس، بدأت الخريطة تنقلب جذريًا؛ إذ ارتفع «يشار» إلى نحو 26 مقعدًا في بعض الاستطلاعات، بينما تجمد «الليكود» عند حاجز 22–21 مقعدًا. وفي الوقت نفسه، حافظ بن غفير على كتلته التي تتراوح بين 8 و10 مقاعد، فيما برز حزب يميني قومي جديد بقيادة الجنرال المتقاعد أوفير وينتر، نال 6 مقاعد في استطلاع واحد، بينما أصبح حزب سموتريتش مهددًا بعدم تجاوز عتبة الاقتراع (نسبة الحسم).

هذه الأرقام لا تعكس منافسة تقليدية بين اليمين والمعارضة فحسب، بل تكشف عن أزمة احتكار يعيشها «الليكود»، الذي لم يعد يخسر أمام خصومه من خارج اليمين فقط، بل بدأ يفقد هيمنته على الناخب اليميني من الداخل. فبن غفير يقتطع جزءًا من التيار الأكثر تشددًا، ووينتر ينافس بقوة، بينما يحتفظ بينيت بقاعدة وسطية–يمينية، وفي المقابل، يستطيع آيزنكوت استقطاب ناخبين يبحثون عن قيادة أمنية قوية، لكنهم يريدون تغيير وجه الحكومة أيضًا. وهذا يفسر مساعي نتنياهو الحثيثة إلى الدفع باتجاه توحيد بن غفير وسموتريتش، ليس فقط لرفع عدد المقاعد، بل لتجنب ضياع أصوات الأحزاب الصغيرة تحت العتبة، وهو ما قد يحرم معسكر اليمين من الوصول إلى أغلبية 61 مقعدًا اللازمة لتشكيل الائتلاف.

وإذا كان التصعيد في الضفة الفلسطينية المحتلة يوفر بيئة سياسية ملائمة لأطراف اليمين، فإن بن غفير يبدو المستفيد الأكبر بلا منازع. فالحفاظ على قوة انتخابية تتراوح بين 8 و10 مقاعد يمنح حزب «عوتسما يهوديت» موقعًا مستقلًا، ويجعل من بن غفير لاعبًا لا يستطيع نتنياهو تجاهله في أي معادلة ائتلافية مستقبلية.

ومع ذلك، فإن العلاقة السياسية واضحة؛ فكلما تصاعدت المخاوف الأمنية والقومية، ازدادت قدرة بن غفير على تقديم نفسه باعتباره الصوت الأكثر تشددًا تجاه الفلسطينيين، والداعم الأكبر للاستيطان والأمن الصارم. ومن ثم، يمكن القول إن التصعيد في الضفة المحتلة يعزز البيئة الانتخابية لبن غفير، لكنه لا يضمن بالضرورة تعزيز شعبية نتنياهو أو سموتريتش.

بالمقابل، وإذا كان بن غفير أو وينتر يجذبان الأصوات من يمين «الليكود»، فإن آيزنكوت يمثل تحديًا مختلفًا وأكثر حساسية. فهو لا يقدم نفسه كمرشح يساري معارض، بل كشخصية أمنية ذات خلفية عسكرية رفيعة، وهو ما يسمح له باستقطاب ناخبين لا يختلفون جذريًا مع نتنياهو في قضايا الأمن والردع، لكنهم يرون في تغيير القيادة ضرورة ملحة لإنهاء الجمود السياسي.

وتزداد أهمية هذا السيناريو مع ارتفاع «يشار» إلى نحو 26–24 مقعدًا، وهو رقم يجعل من آيزنكوت مرشحًا رئيسيًا لرئاسة الحكومة المقبلة. واللافت أن آيزنكوت اتخذ موقفًا معارضًا لمشروع «E1» الاستيطاني ولممارسات عنف المستوطنين، لكنه في الوقت نفسه لم يتبنَّ خطاب اليسار الإسرائيلي التقليدي؛ إذ اعتبر أن الحديث عن حل الدولتين قد أصبح غير واقعي في الظروف التي أعقبت هجوم السابع من أكتوبر. وهذا المزيج تحديدًا هو ما يجعل تقدمه أكثر إزعاجًا لنتنياهو؛ لأنه ينافسه على صورة «القائد الأمني»، وليس فقط على المواقف السياسية الظاهرية.

في هذه البيئة المتشنجة، يصبح التصعيد في الضفة المحتلة أكثر من مجرد سياسة حكومية؛ إنه أداة سياسية انتخابية بامتياز. نتنياهو يسعى إلى ترتيب أولويات الساحة عبر إعادة الانتخابات إلى مربع السيادة والأمن، وهما القضيتان اللتان يمتلك فيهما اليمين أفضلية واضحة.

ولكن، في تقديري، فإن الاحتمال الأكثر واقعية ليس إعلان ضم شامل للضفة كاملة، بل تسريع وتيرة «الضم الفعلي» عبر خطوات تدريجية، كتطبيق القانون الإسرائيلي على الكتل الاستيطانية الكبرى، أو غور الأردن، أو توسيع الصلاحيات المدنية في المستوطنات، وشرعنة البؤر الاستيطانية، وتسريع مشاريع الطرق والبنية التحتية التي تدمج المستوطنات بالداخل الإسرائيلي.

فمثل هذه الخطوات تحقق أثرًا سياسيًا كبيرًا من دون تحمل التكلفة الدبلوماسية الكاملة لإعلان الضم الصريح، الذي قد يفتح أزمة مع واشنطن والعواصم الأوروبية، ويمنح خصوم نتنياهو ورقة قوية ضده. وهنا تكمن المفارقة الأكثر خطورة؛ فقد ينقذ الضم مشروع اليمين الاستيطاني، لكنه قد لا ينقذ نتنياهو شخصيًا. وفي ظل هذه الإرهاصات، يمكن تصور حدوث سيناريو دخول وينتر على خط التنافس بـ6 مقاعد، ما يزيد من ازدحام الساحة اليمينية ويعقد المشهد السياسي في إسرائيل، بالشكل الذي يعطل وصول أغلبية واضحة في الكنيست، ولا يسمح باختيار رئيس وزراء جديد، مما قد يؤدي، إن حدث ذلك، إلى إعادة الانتخابات مرة أخرى، وهو ما سيعطي نتنياهو فرصة أكبر للمناورة السياسية وتثبيت موقعه.

وبالنتيجة، فإن المعطيات المتاحة حتى نهاية أغسطس ترسم صورة واضحة: اليمين الإسرائيلي يتجه نحو مزيد من التشدد في الضفة المحتلة، لكنه في الوقت نفسه يصبح أكثر انقسامًا انتخابيًّا.

○ كاتب من فلسطين

كيف تحولت «صناديق الاقتراع» إلى بوابات للنفوذ الإقليمي في العراق؟

تطرح المسألة العراقية تساؤلا جوهريا حول مدى جدية الولايات المتحدة الأمريكية في نشر الديمقراطية في ربوع الوطن العربي. ففي أعقاب غزو عام 2003 واحتلال البلاد، أرست سلطة الائتلاف المؤقتة برئاسة الحاكم المدني الأمريكي بول بريمر قواعد دستور ونظام سياسي قام في ظاهره على الأسس والآليات الديمقراطية للحكم. ولكن من بوابة هذه الديمقراطية الناشئة، صعدت إلى السلطة نخب سياسية واجهت اتهامات واسعة بالفساد المالي، وهدر المال العام، وتغليب الولاءات العقائدية والسياسية الإقليمية لجهات كإيران على حساب المصلحة الوطنية العليا للبلاد. فهل هذه هي الديمقراطية التي بشر بها بريمر؟ ولمن يبحث عن تجسيد حي وعملي لمخرجات هذه الديمقراطية الهشة، فإن المشهد الحالي لزيارة رئيس البرلمان الإيراني محمد باقر قاليباف إلى بغداد يقدم الجواب الأبرز حول هوية المستفيد الحقيقي من النظام الذي تركه الاحتلال الأمريكي خلفه.

إن بذور الفشل لم تكن وليدة الصدفة، بل كانت عيباً هيكلياً في التصميم الأمريكي نفسه. لقد أسس بول بريمر نظاماً يقوم على المحاصصة الطائفية والعرقية؛ وبدلاً من بناء دولة المواطنة والمؤسسات، أدت هذه البنية إلى تفتيت الهوية الوطنية الجامعة لصالح هويات فرعية مأزومة.

وتحولت الديمقراطية البريمرية من وسيلة لتداول السلطة إلى مجرد آلية «لتقاسم المغانم» بين كتل وأحزاب وجدت في «عقدة الولاء» للخارج مظلة لحماية نفوذها السياسي والاقتصادي. هذه البيئة المشوهة سمحت لإيران بالنفاذ عبر صناديق الاقتراع وبناء شبكة نفوذ معقدة داخل مفاصل الدولة العراقية.

وتأتي زيارة رئيس البرلمان الإيراني قاليباف لبغداد، لتضع هذا الإرث الديمقراطي أمام اختبار المصداقية والسيادة في توقيت بالغ الحساسية. إذ تواجه الحكومة العراقية برئاسة رئيس الوزراء علي الزيدي ضغوطاً واسعة لحصر السلاح بيد الدولة، والالتزام بمهلة 30 سبتمبر لنزع سلاح الفصائل والمليشيات المسلحة.

وفي هذه اللحظة الحرجة، يحمل قاليباف صفتين متداخلتين: رئيس السلطة التشريعية في بلاده، ورئيس الفريق الإيراني المفاوض مع الولايات المتحدة؛ مما يكشف أن طهران تتعامل مع بغداد كأحد أوراقها الاستراتيجية في ترتيبات ما تسميه «النظام الإقليمي الجديد».

وفي خضم هذا الاستقطاب، أعلنت الحكومة العراقية برئاسة علي الزيدي التوصل إلى اتفاق نهائي يقضي بالانسحاب الشامل للقوات الأمريكية من العراق، بالتزامن مع إلزام الفصائل بسحب سلاحها خارج السلطة بحلول نهاية سبتمبر، في خطوة تهدف إلى إنهاء الوجود الأجنبي وحصر السلاح بيد الدولة تماشياً مع الالتزامات الدستورية. غير أن هذا التحول المفصلي يتزامن مباشرة مع زيارة قاليباف، التي يراها مراقبون محاولة إيرانية جادة لإعادة ترتيب الأوراق وترسيخ

بقلم:
د. جاسم بونوفل

نفوذ طهران السياسي والأمني في مرحلة ما بعد الانسحاب الأمريكي، لضمان عدم خروج بغداد من فلكها الاستراتيجي.

المفارقة السياسية الصادمة تتبدى في الرسائل العلنية التي حملتها الزيارة لتحدي هذه التوجهات السيادية. فمنذ اللحظة الأولى لوصوله، اختار قاليباف الإدلاء بتصريحاته الصحفية من موقع مطار بغداد الدولي، واصفاً «المقاومة في العراق بأنها إحدى ركائز قوة هذا البلد»، في تحدٍ معلن لبرنامج حكومة الزيدي وحلفائها الرامي لتنظيم السلاح تحت إمرة القائد العام للقوات المسلحة. بل إن اللقاءات خلف الكواليس مع قادة الإطار التنسيقي الحاكم شهدت مناقشة خطط إيرانية لكيفية إخفاء أو إيداع سلاح الفصائل لدى هيئة الحشد الشعبي بدلاً من تسليمه كلياً للحكومة، بحجة أن تجريد الفصائل من سلاحها يعزز النفوذ الأمريكي؛ وهو ما يمثل تدخلاً فجاً يعكس كيف تحول حلفاء طهران الصاعدين بالآليات الديمقراطية إلى أدوات لتعطيل فرض سيادة القانون العراقي.

ولا تقتصر تداعيات هذا النموذج الديمقراطي العليل على الملف الأمني، بل تمتد لتخنق شريان الاقتصاد الوطني. ففي الوقت الذي ناقش فيه رئيس مجلس النواب هيبت الحلبوسي مع الضيف الإيراني أزمة اضطراب الملاحة في مضيق هرمز وتأثيرها في صادرات النفط العراقي، تصر طهران على ربط مصير وموارد العراق بملف صراعها مع واشنطن، مستغلة نفوذ حلفائها لاسترداد ديونها ومناقشة ملفات حساسة كبلدة جرف الصخر وأمن الحدود من منظور أمنها الذاتي أولاً.

في المحصلة، يثبت الواقع العراقي المعاش أن الديمقراطية لا يمكن فرضها عبر الدبابات أو استيرادها كقوالب جاهزة من الخارج. فإذا عُزلت الديمقراطية عن مفهوم المواطنة الحقيقية، وإذا عجزت عن إنتاج سلطة قادرة على تثبيت سيادة القانون وحماية القرار الوطني، فإنها تتحول إلى غطاء شرعي لفساد النخب ولمأسسة نفوذ القوى الإقليمية والمليشيات.

إن زيارة قاليباف إلى بغداد ومحاولاته صياغة شروط السلاح والاقتصاد خارج إرادة الدولة وفي توقيت الانسحاب الأمريكي، ليست سوى التوقيع الفعلي على شهادة فشل المشروع الديمقراطي الأمريكي في العراق؛ مشروع بدأ بشعارات «التبشير بالحرية» وانتهى بتقديم مقدرات بلد عريق كلقمة سائغة لخصوم واشنطن.